الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصناعة
والتكنولوجيا المتقدمة

إنجازات

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

2023

قائمة المحتويات

1. **تصريحات من القيادة**

- **كلمة معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر**
وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

- **كلمة معالي سارة بنت يوسف الأميري**
وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة

2. **الملخص التنفيذي**

3. **الفصل الأول:**
تهيئة منظومة صناعية جذابة

4. **الفصل الثاني:**
تعزيز المنتج والمحتوى الوطني

5. **الفصل الثالث:**
تسريع التحول التكنولوجي والابتكار

6. **الفصل الرابع:**
دعم النمو الصناعي المستدام

تنويع اقتصادنا ضرورة استراتيجية أساسية ضمن خططنا للتنمية، لذا من الضروري تسريع جهودِ التنمية الاقتصادية لبناء اقتصاد نشيط ورائد عالمياً، وسوف نستمر في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية لدولة الإمارات وتحقيق أفضل المؤشرات العالمية في هذا المجال

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس الدولة، حفظه الله

نسعى إلى إطلاق مشاريع وصناعات جديدة في إطار منظومة صناعية استشرافية تتصدى للتحديات أولا بأول وتبتكر الحلول وتفكر خارج الصندوق وتتجاوز سقف التوقعات، تطوير القطاع الصناعي هو تطوير لاستقرارنا الاقتصادي، ومكانتنا العالمية، ومستقبل أجيالنا القادمة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله

القيادة الإماراتية تولي أهمية كبيرة لدعم المواطنين وتمكينهم من تحقيق أقصى استفادة من التنمية الصناعية التي تشهدها الدولة خلال الفترة الحالية ومن المشاريع الصناعية الطموحة التي سيتم تشييدها خلال المرحلة القادمة

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة

كلمة معالي الدكتور سلطان الجابر
وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

يأتي تقرير إنجازات وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لعام 2023، ليؤكد قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة بتوجيه من قيادتها على تنفيذ مستهدفاتها على صعيد قطاعي الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بحيث يمكن توصيف إنجازات 2023 بكونها إضافة جوهرية على صعيد إنجازات الوزارة منذ تأسيسها.

لقد تمكنت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وبالتعاون مع الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص من إطلاق البرامج والمبادرات الداعمة والمحفزة وعقد المؤتمرات والفعاليات التي أسهمت في تحقيق العديد من الأهداف، بما في ذلك جذب الاستثمارات المحلية والدولية وتعزيز دور التكنولوجيا في القطاع الصناعي وتحقيق أثر اقتصادي يعزز الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تسريع عمليات التطوير في التشريعات والمواصفات وما يتعلق بمنجزات برنامج التحول التكنولوجي، ونجاحنا على صعيد مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي والنقلة الكبيرة في مجال الممكنات والحوافز والمزايا التي تقدمها الدولة للمستثمرين والحلول التمويلية المختلفة والفرص الاستثمارية التي تم تطويرها ودعم الصناعات الوطنية وترقية جودتها وزيادة تنافسيتها الدولية، وغير ذلك من إنجازات ترتبط بكافة أعمال ومشاريع وخطط وبرامج وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

لقد جاءت مشاركة وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في مؤتمر الأطراف COP28 منسجمة مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والمتمثلة بتعزيز دور القطاع الصناعي في مجالات الاستدامة، والحياد المناخي، والاقتصاد الدائري، نظراً للعلاقة المباشرة بين الصناعة وتحديات المناخ ودور الحلول التكنولوجية في حماية البيئة، حيث أعلنت الوزارة عن العديد من المشاريع والمبادرات والشراكات الدولية الداعمة لتوجهات الاستدامة الصناعية والابتكار من خلال التكنولوجيا المتقدمة، والتي من أبرزها الإعلان عن خارطة طريق لخفض الكربون في القطاع الصناعي تشمل مجالات التصنيع الرئيسية.

لقد كان عام 2023 عاماً حافلاً بالإنجازات ولعلكم عند تصفح التقرير سوف ترون أن الوزارة خلال هذا العام تمكنت من النجاح بشكل كبير عبر مسارات متوازية ركزت على الصناعة المحلية وجلب الاستثمارات الدولية، وحققت قفزة نوعية على مستويات الأرقام.

أشكر لكم اهتمامكم، ونحن بشكل دائم نرغب بسماع ملاحظاتكم القيمة حول مهماتنا التي تقوم على أساس التعاون والشراكة وتقديم كل أنواع الدعم للأفكار المبتكرة التي تعزز دور الصناعة والتكنولوجيا.

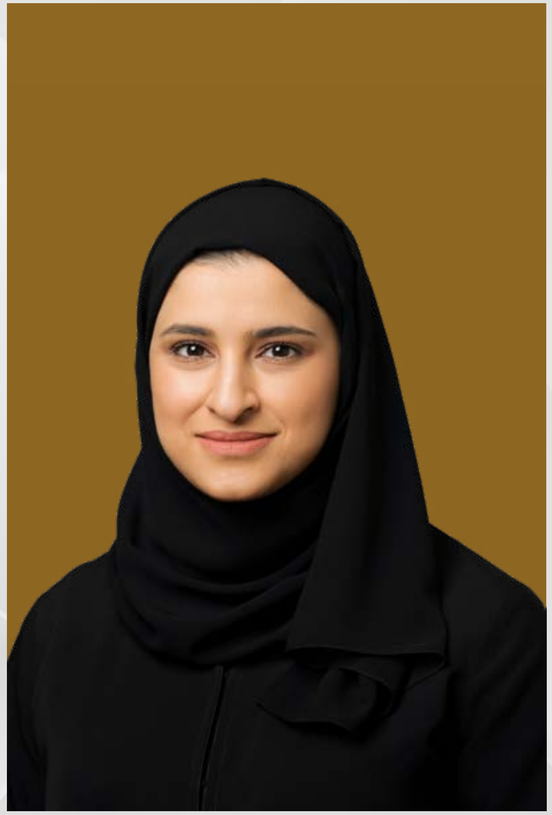

كلمة معالي سارة بنت يوسف الأميري
وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة

حققت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة خلال عام 2023 إنجازات على صعيد قطاعي الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عملاً برؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، يمثل تقرير إنجازات عام 2023 الذي بين أيديكم ثمرة عام كامل من العمل الدؤوب لفريق وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لتحقيق مستهدفات دولة الإمارات وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي وعالمي للابتكار، يجتذب أهم الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية، بما يعزز تنويع الاقتصاد في الدولة ويزيد مساهمة الصناعة والتكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر الفرص لتأهيل جيل إماراتي متخصص وقيادي في الصناعة والتكنولوجيا وهذا من أبرز أهداف القيادة التي تعتبر الإنسان الهدف الأسمى لكل خطط التطوير والتنمية الاقتصادية من خلال التعليم وتوفير الفرص.

شهد هذا العام تركيزاً على دور التكنولوجيا في الصناعة، من خلال تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة في الصناعات الحديثة وتعزيز مكانة الدولة كوجهة عالمية رائدة في صناعات المستقبل، ومن خلال مبادرات مختلفة أهمها برنامج التحول التكنولوجي، وما يندرج تحته من مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي وحوافز التكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى إطلاق جائزة مصنع المستقبل ضمن جوائز «اصنع في الامارات»، وإطلاق برنامج مراكز تمكين «الصناعة 4.0»، حققت الوزارة انجازات نوعية في مسيرة دعم و تعزيز تنافسية وانتاجية واستدامة القطاع الصناعي الوطني

لقد جاءت مشاركة الوزارة في مؤتمر الأطراف COP28 محورية، حيث أعلنت الوزارة عن العديد من المشاريع والمبادرات والشراكات الداعمة لتوجهات الاستدامة الصناعية والابتكار من خلال التكنولوجيا المتقدمة، كما استضافت الوزارة عبر جناحها في المؤتمر 38 جهة محلية ودولية فاعلة في منظومة الحلول التكنولوجية الداعمة لتحقيق الاستدامة وخفض الكربون والعمل المناخي، والتي زارها آلاف الخبراء والمستثمرين والمبتكرين والزوار، كما شهدت مشاركة الوزارة عقد جلسات حوارية وتفاعلية وورش عمل مختلفة وتوقيع مذكرات تفاهم دولية تركز على التكنولوجيا المتقدمة ودورها في القطاع الصناعي تماشياً مع مستهدفات الدولة في ملف المناخ، حيث عرضت أحدث الحلول التكنولوجية في مجال الاستدامة في القطاع الصناعي وفي مختلف القطاعات بهدف تسريع وتيرة العمل المناخي ودعم جهود الوصول للحياد المناخي من خلال تعزيز دور التكنولوجيا المتقدمة.

نحن ندرك دور التكنولوجيا المتقدمة في تعزيز كفاءة واستدامة القطاع الصناعي، تطوير قطاعات صناعية متقدمة، ودعم سلاسل التوريد، والتعامل مع الأزمات العالمية، وتطوير المنتجات، وزيادة تنافسيتها، وخفض كلف الإنتاج، وتعزيز الشراكات وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الإماراتي، حيث سنواصل العمل على تطوير الحوافز والممكنات دعماً للحلول التكنولوجية في القطاع الصناعي.

ملخـص تنفيـذي لإنجـــازات 2023

انسجاماً مع سعي دولة الإمارات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ومواكبة لتوجيهات ورؤية القيادة الرشيدة بتعزيز نمو وتطور القطاع الصناعي الوطني وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي، واصلت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة خلال العام 2023 جهودها لدفع وتيرة نمو الصناعة الوطنية وتطورها وتعزيز تنافسية المنتج المحلي وتحفيز وجذب الاستثمارات والتأكيد على مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للتصنيع والابتكار، وعبر منظومة متكاملة من المبادرات والبرامج والمشاريع سجلت الوزارة العديد من الإنجازات النوعية على رأسها تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم تحقيق **30%** من مستهدف مشروع الـ 300 مليار الذي تم إطلاقه في 2021 بارتفاع مساهمة القطاع إلى ما يقدر بـ197 مليار درهم في الناتج المحلي نهاية 2023.

ومنذ إطلاق مشروع الـ300 مليار في 2021، وعبر حزم التمكين والحوافز وتطوير منظومة البنية التحتية للجودة، وتعزيز تبني التكنولوجيا والتحول الرقمي ارتفعت كفاءة الإنتاجية الصناعية للقطاع في دولة الإمارات بنسبة**7%.** كما شهدت الصادرات الصناعية للدولة زيادة بنسبة **17%** لتصل إلى ما يقدر ب187 مليار درهم في 2023 وتم أيضاً تحديد مشاريع لإحلال الواردات بقيمة 9.3 مليار.

وبالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين، أعلنت الوزارة عن توفير حلول تمويلية مرنة بقيمة 5.3 مليارات درهم لتسهيل قدرة الشركات الصناعية على اختلاف احجامها على الانطلاق والنمو، بنسبة نمو **70%** في حلول التمويل منذ 2022، وبلغت نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه الحلول 90%، كما وفرت الوزارة وبالتعاون مع الاتحاد لائتمان الصادرات حلول ائتمانية بقيمة وصلت إلى 1.4 مليار درهم في 2023، بنسبة **5%** زيادة في هذا النوع من الحلول مقارنة بـ 2022.

وساهمت جهود الوزارة في تطوير بيئة الأعمال داخل الدولة، في استقطاب مشاريع استثمار صناعي بقيمة 3.3 مليار درهم، في عدد من القطاعات الحيوية أبرزها التكنولوجيا الحيوية وصناعات الهيدروجين والسيارات الكهربائية.

وتصدرت دولة الإمارات المركز الأول اقليمياً والـ 29 عالمياً في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، كما تقدمت الدولة 5 مراكز على المستوى الدولي في التكنولوجيا والابتكار ضمن تقرير السنوي للتكنولوجيا والابتكار الصادر عن الأمم المتحدة.

ملخـص تنفيـذي لإنجـــازات 2023

وتعزيزاً لمرونة الأعمال وكمحور مهم في تحفيز الاستثمار الصناعي ونمو الأعمال، خفضت الوزارة خلال 2023، في قيمة رسوم الخدمات المقدمة للقطاع الصناعي بنسبة **52%**، بقيمة اجمالية عن العام بلغت 29.5 مليون درهم.

وضمانا للاحتفاء برواد الصناعة المتميزين ودعم وتحفيز الشركات الناشئة على النمو، أطلقت الوزارة خلال الدورة الثانية من "منتدى اصنع في الإمارات- 2023"، برنامج "جوائز اصنع في الإمارات"، كما أطلقت مسابقة الشركات الناشئة.

ودعما لنمو سلاسل التوريد المحلية، أطلقت الوزارة برنامج "المحتوى الوطني – القيمة الوطنية المضافة سابقاً"، والذي سجل على مدار العامين الماضيين إنجازات نوعية في إعادة توجيه الإنفاق إلى الاقتصاد الوطني، تمثلت في تحقيق **17%** نمواً في الإنفاق المحلي ليصل إلى 61 مليار درهم، وتم إنجاز **28%** (ما يعادل 31 مليار درهم) من إجمالي فرص الشراء المحلية التي تم الإعلان عنها عبر دورتي منتدى 'اصنع في الإمارات' والتي تصل قيمتها إلى 120 مليار درهم.

وضمن جهودها في تعزيز دور الكفاءات الوطنية في القطاع الصناعي الوطني، حرصت الوزارة على تقديم برامج تدريبية وتأهيلية، ما ساهم في زيادة أعداد الكفاءات الإماراتية العاملة في الشركات الحاصلة على شهادة برنامج "المحتوى الوطني" في القطاع الخاص من **8806** في العام 2022 ليصل إلى **15768** في العام 2023، بنسبة نمو **80 %**.

كما تم في هذا الإطار إطلاق برنامج مصنعين لتأهيل وتدريب وتوظيف الكفاءات الوطنية في الصناعات الحيوية، وتحت مظلته تم تنظيم معرض **"مصنعين"** في 2023، والذي طرح **500** وظيفة للكفاءات الوطنية، و60 فرصة تدريب، وشارك فيه **3000** إماراتي باحث عن عمل، وعُقدت خلاله **4000** مقابلة توظيف فوري وتم توقيع أكثر من **400** إماراتي على عروض التوظيف.

ملخـص تنفيـذي لإنجـــازات 2023

وخلال مشاركتها في مؤتمر الأطراف COP28 الذي استضافته دولة الإمارات، أعلنت الوزارة عن "خارطة طريق لخفض الكربون في القطاع الصناعي"، وهي مسار مرحلي يستهدف تعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الحياد المناخي عبر خفض الكربون بنسبة تتجاوز 93% بحلول 2050.

وتماشياً مع نهج دولة الإمارات في تعزيز التعاون والشراكة الدولية لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتحت مظلة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بين الإمارات ومصر والأردن والبحرين، شهد العام 2023 الإعلان عن حزمة من المشاريع الاستثمارية المشتركة بقيمة 2.2 مليار دولار بين الدول الأعضاء.

وتماشياً مع جهود دولة الإمارات للعمل في تعزيز تبني التكنولوجيا المتقدمة في كافة القطاعات، وتحت مظلة برنامج التحول التكنولوجي أطلقت الوزارة في 2023، عدد من المبادرات الفاعلة ومنه مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي والذي يمثل إطار عمل متكامل لقياس النضج الرقمي في المصانع، والذي قيم 153 شركة صناعية، وأظهر العديد من النتائج الإيجابية لمستويات التحول التكنولوجي لهذه الشركات أهمها تطبيق **32%** من هذه الشركات لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة و **70%** لمعايير الاستدامة، ورصد متوسط **600 مليون درهم** قيمة الاستثمار في التكنولوجيا التي تم اعتمادها في الشركات التي تم تقييمها، كما ساهم في خلق 360 وظيفة في مجال التكنولوجيا المتقدمة للكفاءات الوطنية.

2023 كان عاماً استثنائياً واكبت فيه وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مستهدفات عام الاستدامة، وتوجهات دولة الإمارات ورؤية قيادتها الرشيدة لتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، ودعمت عبر العديد من المبادرة جهود العمل المناخي وتحقيق الحياد المناخي، وستواصل عبر رؤيتها الاستراتيجية ومنظومة عملها المتكاملة دعم مسيرة دولة الإمارات وتحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071 بأن تكون أفضل دولة في العالم.

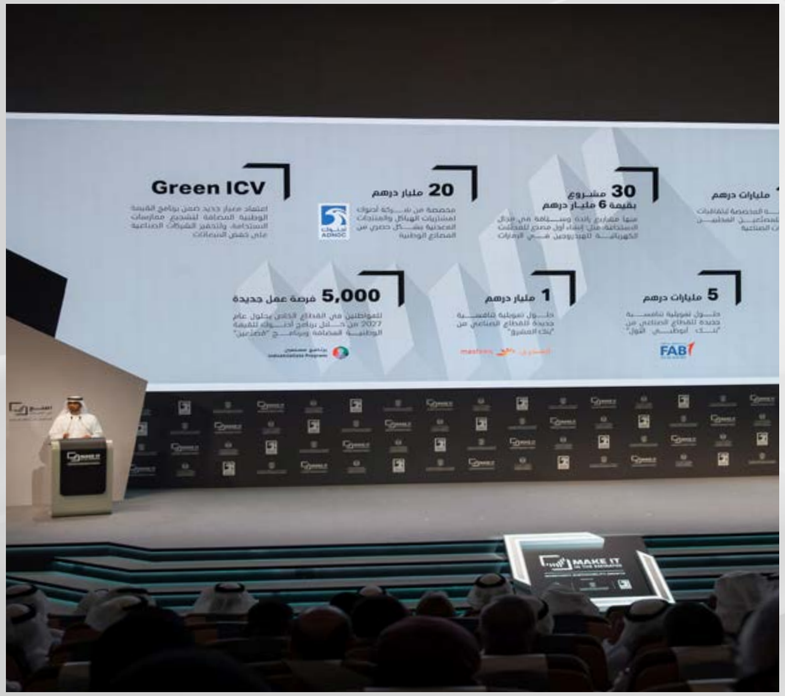

01

02

03

04

الفصل الأول

تهيئة منظومة صناعية جذابة

واصلنا خلال العام 2023 إطلاق وتبني المزيد من المكنات والحوافز الداعمة لتهيئة بيئة عمل ملائمة للشركات والقطاع الصناعي وتعزيز جاذبيته الاستثمارية وتنافسيته الإقليمية والدولية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي من الصناعات الاستراتيجية والحيوية وذات الأولوية، بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

ويتناول هذا الفصل عدة إنجازات على مستوى توفير المزيد من المكنات التمويلية المرنة، وتخفيض رسوم الخدمات الصناعية وتبني المزيد من السياسات الداعمة للنمو، والإعفاءات الجمركية، وإزالة العوائق التجارية أمام التجارة مع دول في آسيا وأوروبا وإفريقيا.

ممكنات وحوافز وحلول تمويلية ومنظومة تشريعية داعمة

تماشيا مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ودعم جهود تعزيز الجاذبية الصناعية، واصلت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة خلال العام 2023 توفير منظومة متكاملة من الممكنات والحوافز وحلول التمويل والبنية التشريعية المرنة التي تدعم نمو وتطور القطاع الصناعي الوطني وتعزز تنافسيته ومنها:

حلول تمويلية

- حلول تمويلية مرنة جديدة بقيمة **5.3 مليار درهم** للقطاع الصناعي، بالتعاون مع **مصرف الإمارات للتنمية** و **بنك أبوظبي الأول** و **بنك المشرق**

- **90% من عدد الشركات** المستفيدة من الحلول التمويلية حتى الآن من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

حلول ائتمانية لتعزيز الصادرات

1.4 مليار درهم قيمة الحلول الائتمانية بالتعاون مع شركة الاتحاد لائتمان الصادرات، بزيادة 5% عن العام 2022، لتسهيل وصول الصادرات الصناعية إلى الأسواق العالمية.

إعفاءات جمركية

3 مليار درهم، قيمة الإعفاءات الجمركية التي وفرتها الوزارة خلال العام 2023 كدعم للمصنعين على مدخلات الصناعة، وتتضمن الآلات والمعدات والمواد الأولية بهدف تعزيز تنافسية المنتجات الإماراتية في الأسواق الإقليمية والدولية.

إلغاء أو تخفيض التعرفة الجمركية لصادرات المنتجات الوطنية

بالشراكة مع وزارة الاقتصاد، ساهمت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع جورجيا وكمبوديا وتركيا وجمهورية كوريا الجنوبية وموريشيوس مما أتاح الوصول إلى أسواق تقدر بحوالي 1.9 مليار مستهلك عند إضافتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة لعام 2022، حيث ساهمت في إلغاء أو تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الوطنية المصدرة، وذلك بواقع:

95 % من جمهورية جورجيا

82 % من جمهورية تركيا

98 % من جمهورية موريشيوس

92 % من مملكة كمبوديا

93 % من جمهورية كوريا الجنوبية

إزالة العوائق الفنية أمام التجارة

تم انجاز **5 ملفات** متعلقة بالعوائق الفنية امام التجارة ضمن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع كل من جورجيا وكمبوديا وتركيا وكوريا الجنوبية وموريشيوس نجحت الوزارة من خلالها في الحد من العوائق الفنية لتعزيز حركة التبادل التجاري خلال العام 2023، ما أسهم في:

- تعزيز تنافسية المنتجات
- فتح أسواق جديدة أمام الصناعة الإماراتية
- دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الحركة التجارية
- إزالة العوائق الفنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

خدمـات الوزارة

أما فيما يخص الخدمـات قدمـت الوزارة في 2023، **300 ألف خدمة** لما يناهز 9,500 متعامل. ووصلت نسبة الالتزام بتقديم الخدمات في الوقت المحدد إلى 94٪ وتم تطوير وتحسين 3 خدمات وفق منظومة التطوير التي تم اعتمادها مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء **خدمات 2.0** والتي نتج عنها:

- إعادة هندسة إجراءات تقديم الخدمات لجعلها أكثر كفاءة وفعالية
- تقليل زمن تقديم الخدمات

خفض رسوم ممارسة الأعمال

أطلقت الوزارة مجموعة من المبادرات لخفض رسوم ممارسة الأعمال في القطاع الصناعي ساهمت في تقليص رسوم خدمات الوزارة لتوفير 29.5 مليون درهم في 2023 على القطاع الصناعي، بما يحفّز البيئة الاستثمارية الصناعية في الدولة، وشملت:

- 52% تخفيض رسوم خدمات الوزارة في دولة الإمارات وفق قرار تخفيض الرسوم الصادر في العام 2022
- تخفيض رسوم العمالة بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتوطين.
- 33% تخفيض رسوم شهادات المطابقة، و92% لرسوم العلامات الوطنية للمطابقة، للمساهمة في خفض كلفة التشغيل على الشركات والمؤسسات العاملة في السوق المحلي وتحفيزها عن تنمية أعمالها.

إصدار اللائحة التنفيذية بشأن تنظيم وتنمية الصناعة

في إطار دعم تنظيم وتنمية القطاع الصناعي في الدولة، وبالتكامل بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وشركائها من أعضاء مجلس تطوير الصناعة، تم الانتهاء من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2022، وكذلك تنظيم ورش فنية توعوية متخصصة للمصنعين والمعنيين، من أجل:

- توفير المرونة اللازمة لتبني المزيد من السياسات الداعمة
- تقديم الحوافز لتمكين القطاع الصناعي
- زيادة الجاذبية الاستثمارية، وتسهيل الإجراءات لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي
- زيادة استخدامات حلول وتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي
- تحفيز الابتكار والبحث والتطوير الذي ينعكس على جودة المخرجات الصناعية

إصدار دليل الإعفاءات الصناعية والأنشطة الصناعية ودليل المعاينة والتفتيش الصناعي

أصدرت الوزارة لدليل الإعفاءات الصناعية والأنشطة الصناعية ودليل التفتيش والمعاينة والذي يعنى بتعزيز أداء الشركات من خلال:

- إعفاء المصانع في الدولة من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات من المعدات وقطع الغيار والمواد الأولية
- تشجيع الصناعات الوطنية ودعم قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية

تحديث قانون الصناعة الخليجي

ساهمت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مع نظرائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إعداد وتحديث قانون الصناعة الخليجي ولائحته التنفيذية والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية الخليجية، وتطوير تعريف موحد للمنتج الوطني (الخليجي) والمواصفات الخاصة به

مشاركة القطاع الخاص في تطوير المواصفات والتشريعات

عززت الوزارة من مشاركة القطاع الخاص في اللجان الفنية لتطوير المواصفات القياسية والتشريعات الفنية، بالإضافة إلى انضمامهم لعضوية "مختبر صناعات المستقبل"، في سبيل تعزيز منهجية الوزارة لتمكين القطاع الصناعي وبما يعزز مكانة دولة الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية، حيث سجلت خلال العام 2023:

- 40% نسبة مشاركة القطاع الخاص في تطوير المواصفات واللوائح الفنية
- 10 لجان فنية متخصصة تم إشراك القطاع الخاص في عضويتها
- 5 مذكرات تفاهم تم توقيعها مع مجموعة بروكتر آند غامبل الشرق الأوسط، ومجموعة صناعة الأغذية والمشروبات في الإمارات، وSKM لأجهزة تكييف الهواء، وأكاديمية LG، وأكاديمية IEC، لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مبادرة (مختبر صناعات المستقبل)
- 23 جهة جديدة تم تسجيلها لمنح شهادات الحلال في 2023، ليصل اجمالي الجهات إلى 113 جهة من 50 دولة حول العالم، ما يحفز منظومة الصناعة والتبادل التجاري لمنتجات الحلال.
- 33% نسبة الزيادة في اجمالي جهات تقييم المطابقة المعينة.
- 90% نسبة التحسين على اجراءات تجديد تسجيل جهات تقييم المطابقة.
- 95 عدد المقيمين الفنيين الذين تم تأهيلهم في قطاعات فنية متخصصة
- 19% نسبة الزيادة في اجمالي مجالات التعيين
- 1100 مشارك من اندونيسيا وروسيا البيضاء في الورش التوعوية الخاصة باعتماد الحلال مما يسهم في نمو الاستثمارات في منتجات الحلال العالمية.
- توقيع اتفاقيتين عالميتين مع سنغافورة وروسيا لدعم التعاون في مجال الحلال واعتماد الحلال. وكذلك ترسيخ ريادة الدول الإسلامية إقليميا ودوليا في صناعة الحلال. كما ساهم توقيع الاتفاقيات على تقديم الدعم الفني لأجهزة الاعتماد من خلال تنفيذ عمليات تقييم مشتركة لجهات منح شهادات المطابقة الحلال وفقا لمتطلبات المواصفة الإماراتية الحلال، والذي بدوره يؤدي الى
- تعزيز الثقة والمصداقية في المنتجات التي تحمل شعار الحلال

التعداد الصناعي الوطني

أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة خلال العام 2023، مشروع "التعداد الصناعي" ضمن رؤيتها الاستراتيجية لدعم الجاهزية الصناعية الوطنية وضمان استمرارية واستدامة الأعمال، وتعزيز تنافسية الدولة على المؤشرات العالمية، والمساهمة في تحقيق مستهدفاتها للأمن الغذائي والدوائي، عبر تطوير قاعدة بيانات متكاملة للقطاع تحصر كافة بياناته وبالأخص الطاقات الإنتاجية للمصانع واستهلاك الطاقة وكافة الجهات العاملة في المجالات التصنيعية.
ركز التعداد الصناعي على مجموعة من المحاور تشمل:

- **حجم المنشآت (كبرى، متوسطة وصغيرة وناشئة)**
- **التنوع في طبيعة الصناعات التحويلية.**
- **اختلاف موقع المؤسسات الصناعية بحسب إمارات الدولة (مع الاخذ في الاعتبار المناطق الحرة)**

سجل مشروع التعداد الصناعي نسبة استجابة تجاوزت 82% بما يتجاوز المستهدف لعدد المنشآت المطلوب حصر بياناتها ميدانياً بإجمالي عدد منشآت يناهز الـ 8 ألاف مصنع.

منتدى اصنع في الإمارات

في إطار جهودها لتعزيز مكانة الدولة كوجهة جاذبة للاستثمارات والترويج لها كمركز إقليمي وعالمي للتصنيع والابتكار، وتعزيز تنافسية المنتج المحلي، أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة منتدى "اصنع في الإمارات"، والذي أصبح خلال عامين فقط من تدشينه، منصة إقليمية وعالمية تجمع صُنّاع القرار، والخبراء، والمستثمرين، ورواد الأعمال في القطاع الصناعي، والتكنولوجيا المتقدمة، والمحتوى المحلي، ويحضرها آلاف المسؤولين والمستثمرين والمبتكرين ورواد الأعمال والشركات الصناعية، لخلق المزيد من الفرص ذات الجدوى للمستثمرين الصناعيين لتأسيس ونمو وتوسع أعمالهم. وشهدت الدورة الثانية من المنتدى، والتي عقدت تحت عنوان "استثمار.. استدامة.. نمو" عددا من الإنجازات، أبرزها:

- **زيادة القيمة المخصصة لاتفاقيات الشراء للمصنعين المحليين بأكثر من 10 مليارات درهم لتصل إلى 120 مليار درهم لأكثر من 1400 منتج لدعم مرونة واستدامة سلاسل التوريد ونمو الأعمال للشركات المحلية**
- **10 مشاريع استثمارية صناعية جديدة تم الإعلان عنها**
- **6 مليار درهم حزم جديدة من الحلول التمويلية الداعمة لنمو وتوسعة الأعمال تم الإعلان عنها من خلال الاتفاقيات الموقعة مع البنوك التجارية**
- **500 وظيفة تم توفيرها للإماراتيين في القطاع الصناعي عبر برنامج مصنعين**

جوائز اصنع في الإمارات

وتستهدف جوائز "اصنع في الإمارات" الاحتفاء بأصحاب الرؤى المتميزة ورواد الأعمال والمبتكرين الذين يساهمون في رسم وتعزيز مستقبل الصناعة في دولة الإمارات بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، وتسليط الضوء على تجاربهم ونماذجهم واسهاماتهم الناجحة، وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي في دولة الإمارات والترويج لها كمركز إقليمي وعالمي للتصنيع والابتكار، وتلقت الجائزة طلبات مشاركة من مختلف قطاعات الصناعة بواقع 407 طلب لفئات الجائزة العشر المختلفة. وخلال دورة "منتدى اصنع في الإمارات 2023" أعلنت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، أسماء الفائزين بجوائز "اصنع في الإمارات"، وهم كالآتي:

الريادة في المحتوى الوطني
شركة «أدنوك»

أفضل شريك استراتيجي في قطاع الصناعة
دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي

التميز في المحتوى الوطني
بيكر هيوز - بيكر الشرق الأوسط

أفضل مستوى للتوطين في قطاع الصناعة
حديد الإمارات أركان

معايير الجودة
العين للأغذية والمشروبات

الصناعة المستدامة
الإمارات العالمية للألمنيوم

الصناعة الذكية
مصنع «ليبتون» جبل علي

التميز في الابتكار
مجموعة «إيدج»

القائد الملهم في الصناعة
إسماعيل علي عبد الله، الرئيس التنفيذي لشركة «ستراتا للتصنيع»

أفضل موهبة شابة للعام
المهندسة مريم حمد هلال الكويتي من شركة «ستراتا للتصنيع»

مسـابقـة
اصنع في الإمارات للشركات الناشئة

كما أطلقت الوزارة خلال دورة منتدى اصنع في الإمارات للعام 2023، النسخة الأولى من مسابقة "اصنع في الإمارات للشركات الناشئة" بهدف استعراض نماذج الأعمال التي تعزز التحول التكنولوجي المستدام وتدعم توجهات صناعات المستقبل، وتمكن الشركات الصناعية العاملة في مجال التكنولوجيا من إبراز تجاربها وابتكاراتها وإيجاد تواصل مباشر لها مع المستثمرين.

وتلقت المسابقة طلبات مشاركة من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الإمارات واليابان وألمانيا وكوريا وسنغافورة والهند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والعديد من الدول الأخرى.

شهدت المسابقة:

24 شركة ناشئة تأهلت للمسابقة

400 طلب للمشاركة

40% من الشركات المتأهلة محلية

60% من الشركات المتأهلة دولية

جوائز مالية لتمويل المشاريع للفائزين

الشركات الفائزة:

VFlow Tech وهي شركة ناشئة من سنغافورة طورت حلول تخزين مبتكرة لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

The Food Engine وهي شركة ناشئة من الإمارات طورت نظام آلي للزراعة يستخدم مياه أقل بنسبة 90٪.

Farmin وهي شركة ناشئة من الإمارات تستخدم صور الأقمار الصناعية والذكاء الاصطناعي للقيام بتحليلات حاسمة وتنبؤية

جولات ترويجية

11 جولة ترويجية نفذتها الوزارة خلال العام 2023، في منطقتي آسيا وأوروبا بهدف تعزيز جهود الشراكات وجذب المزيد من الفرص الاستثمارية الصناعية.

أهم الفعاليات التي تم المشاركة بها للترويج للفرص الاستثمارية:

الربع الأول: UAE Pavilion Idex، منتدى الشارقة للاستثمار SHARJAH INVESTMENT FORUM، 6-7 Feb UAE-Russian Working Group on Industry, Investment and Innovation Committee

الربع الثاني: صنع في الإمارات MAKE IT IN THE EMIRATES، AIM، HANNOVER MESSE

الربع الثالث: INNOPROM، Physical Tour to Russia

الربع الرابع: COP28 UAE، DUBAI AIRSHOW، أديبك ADIPEC

نمو واستثمارات جديدة

عملت الوزارة خلال 2023 على مواصلة جهودها لتعزيز مرونة سلاسل الإنتاج والتوريد بما يدعم قدرات المؤسسات الصناعية وعملياتها ويعزز استثماراتها في الإنتاج والتصنيع المحلي للمنتجات، ويتيح المزيد من الشراكات بين الشركات الصناعية المحلية والإقليمية والدولية، عبر:

- **دعم وتمكين 10 مشاريع صناعية بقيمة 3.3 مليار درهم، لتحفيز الصناعات الجديدة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والهيدروجين والمركبات الكهربائية، والصناعات المعدنية كالحديد والصلب والالمنيوم والصناعات الغذائية.**
- **8% نسبة نمو عدد الرخص الصناعية في الدولة خلال 2023، مدعومة بمنظومة الممكنات والحوافز التي وفرتها الوزارة.**

الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة

في إطار الشراكة التكاملية الصناعية لتنمية اقتصادية مستدامة، تم الإعلان عن مشاريع صناعية في كل من الإمارات ومصر والأردن والبحرين، بما يسهم في تعزيز التكامل بين الدول لتطوير صناعات تنافسية ذات مستوى عالمي وضمان تأمين ومرونة سلاسل التوريد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم نمو وتكامل سلاسل القيمة، وتعزيز قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة في الدول الأربع. وشهدت الشراكة خلال العام 2023:

- **15 اتفاقية تم توقيعها لمشاريع صناعية نوعية جديدة**
- **3.3 مليار دولار الحجم الكلي لاتفاقيات التوريد والمشاريع المعلنة**
- **14 مشروع صناعي تكاملي واتفاقيات توريد في صناعات حيوية وذات أولوية**
- **دعم التنويع الصناعي وإحلال الواردات وتعزيز الاكتفاء الذاتي**
- **مئات المشاركين من القطاع الخاص في ورش عمل اللجنة التنفيذية للشراكة**

القطاعات الاستراتيجية وذات الأولوية الخمسة التي شملتها اتفاقيات الشراكة:

02

03

04

الفصل الثاني

تعزيز المنتج والمحتوى الوطني

تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وضماناً لدفع عجلة نمو وتطور القطاع الصناعي الوطني وتعزيز مساهمته في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بما يواكب توجهات دولة الإمارات والرؤية الحكيمة والاستشرافية للقيادة الرشيدة، عملت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة عبر محاور برنامج المحتوى الوطني "برنامج القيمة الوطنية سابقاً"، والبنية التحتية للجودة على ضمان إيجاد منظومة صناعة وطنية متطورة تشمل مختلف الفئات من الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، تواكب معايير المستقبل، وتعزز تنافسية المنتج المحلي وقدرته على الوصول إلى مختلف أسواق العالم.

برنـامج المحـتوى الوطـني

تعزيز نمو الشركات العاملة في مختلف مجالات الصناعة الوطنية (موردين ومصنعين)، وتحفيز توجه حركة الاستثمار المحلي إلى القطاع الصناعي الوطني، يشكل هدف استراتيجي تعمل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تحقيقه عبر منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات المرنة والبرامج والمبادرات، ومن أهمها برنامج المحتوى الوطني الذي أطلقته الوزارة في العام 2021 بهدف إعادة توجيه الإنفاق إلى الاقتصاد الوطني عبر تشجيع الجهات الحكومية وكبرى الشركات الوطنية على تأمين مشترياتها من المنتجات والخدمات محلياً.

وخلال العام 2023 سجل البرنامج مجموعة من الإنجازات المهمة والفاعلة في دفع وتيرة نمو وتطور القطاع الصناعي الوطني من أهمها:

- **120 مليار درهم** فرص شراء تحت مظلة برنامج المحتوى الوطني بزيادة بقيمة 10 مليارات درهم عن عام 2022 والتي تم الإعلان عنها في الدورة الثانية من منتدى اصنع في الإمارات

- زيادة عدد الجهات المنضمة للبرنامج من الجهات الحكومية والمحلية والمؤسسات الوطنية الكبرى ليصل الإجمالي إلى **28جهة**.

8 جهات جديدة انضمت خلال 2023 هي:

22%. نسبة نمو في إعداد الشركات الحاصلة على شهادة البرنامج، حيث بلغت 5500 شركة في 2023، مقارنة بـ 4500 شركة في 2022.

26%. نمو في قيمة الإنفاق الوطني على المنتجات والخدمات ضمن الجهات المطبقة والمنضمة للبرنامج حيث وصلت إلى 67 مليار درهم في العام 2023 مقارنة مع 53 مليار درهم تم تحقيقها خلال 2022.

- زيادة قيمة استثمارات الموردين المسجلين في البرنامج من 197 مليار درهم في العام 2022 لتصل إلى أكثر من **200 مليار درهم** في 2023.

1400. منتج قابل للتصنيع محلياً تم الإعلان عنها خلال الدورة الثانية من منتدى اصنع في الإمارات لتكون بديلاً للواردات.

28%. (ما يعادل 31 مليار درهم) إنجاز من إجمالي عروض الشراء (بقيمة 110 مليار درهم) بدلالة واضحة على سرعة وتيرة الإنجاز التي كان قد تم تحديدها بعشرة سنوات.

- تخصيص تبويب مستقل لوظائف القطاع الصناعي عبر منصة برنامج «نافس»

17. جهة مطبقة للبرنامج مقارنة ب 10 جهات في العام 2022

- تم العمل على اصدار أكثر من **7000** شهادة خاصه بالبرنامج خلال اعلام 2023

برنـامج المحـتوى الوطـني

وبموازاة استهداف البرنامج لتعزيز نمو وتطور الشركات العاملة في القطاع الصناعي الوطني إعادة توجيه الإنفاق إلى الاقتصاد الوطني، يشكل خلق الفرص الوظيفية وتأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية محور وهدف رئيس أخر تم العمل عليه وسجل إنجازات مهمة خلال 2023 ومنها:

80%. زيادة في أعداد الكفاءات الإماراتية العاملة في الشركات الحاصلة على شهادة برنامج "المحتوى الوطني" في القطاع الخاص حيث ارتفعت من 8806 في العام 2022 لتصل إلى 15,768 بنهاية 2023.

5%. نسبة التوطين في عدد الكوادر العاملة في الشركات المانحة لشهادات البرنامج، و20% في فرق تدقيق "المحتوى المحلي" في 2023.

.تخفيض قيمة اصدار شهادة المحتوى الوطني إلى 500 درهم إماراتي للشركات المسجلة في البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد

تحديث منصة المحتوى الوطني لتشمل الميزات التالية:

.لوحة معلومات تقارير مؤشرات الأداء الرئيسية للجهات المشاركة في البرنامج

.التحقق من رمز الاستجابة السريعة لإصدار شهادة المحتوى

وتعزيزاً لدور الكفاءات الوطنية في دفع وتيرة نمو وتطور القطاع الصناعي الوطني، أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة برنامج "مصنعين" بهدف تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية وتمكينها من شغل وظائف في القطاع الصناعي، كما نظمت معرض "مصنعين" المتخصص في وظائف في الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

برنـامج مُصنِّعِين
Industrialists Program

. برنامج "مصنعين" تم خلال 2023 إطلاق برامج تدريبية لتأهيل الكوادر الإماراتية ضمن برنامج "مصنعين" في الصناعات الحيوية مثل النفط والغاز المتخصصة والأمن والسلامة والحديد والورق وذات الأولوية مثل الأغذية والمشروبات بالتعاون مع ممركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب «سيرت» لتوفير برامج تعليمية وتدريبية عالية الجودة في مختلف المجالات المهنية.

. 500 وظيفة و**60** فرصة تدريب للكفاءات الوطنية تم طرحها خلال معرض "مصنعين" **3000** إماراتي باحث عن عمل شارك في معرض "مصنعين"، و**4000** مقابلة توظيف فورية تم عقدها.

. توقيع أكثر من **400** إماراتي على عروض التوظيف ضمن البرنامج وجاري العمل للانتهاء من بقية الوظائف

البنية التحتية للجودة

انسجاما مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، واصلت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة جهودها لتطوير بنية تحتية للجودة تواكب وتواءم أحدث المواصفات الإقليمية والعالمية لضمان تعزيز تنافسية المنتج الوطني وتسهيل وصولة لمختلف أسواق العالم وإزالة العوائق الفنية أمام حركة التجارة، وتسهيل التبادل التجاري بين دولة الإمارات والعالم، وتعزيز قدرات الصادرات الصناعية الإماراتية، ودعم تبني توظيف التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي.

وخلال 2023 سجلت الوزارة في هذا الإطار مجموعة من الإنجازات أهمها:

• **27 ألف و63** مواصفة قياسية ولائحة فنية إجمالي عدد المواصفات القياسية المعتمدة بنهاية 2023، بزيادة بنسبة 3% في عدد المواصفات واللوائح الفنية مقارنة بالعام 2022.

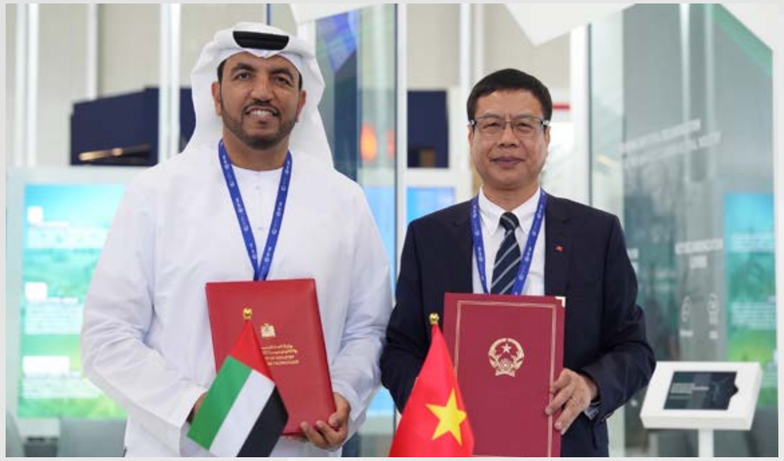

• توقيع **6** مذكرات تفاهم مع جهات رائدة في مجال التقييس مع المعهد البريطاني للمواصفات (BSI)، الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في جمهورية مصر العربية والمشاريع السنغافورية "وهي الجهة المسؤولة عن المواصفات في دولة سنغافورة"، المواصفات الفيتنامية، الهيئة الاتحادية للوائح الفنية والمقاييس دولة روسيا، المجلس الديني الإسلامي السنغافوري (مواصفات الحلال سنغافورة، وذلك لتعزيز التعاون ونقل الخبرات لتمكين الخبرات الوطنية في مجال التقييس.

• **155** لجنة دولية واقليمية في مجال انشطة التقييس تشارك بها الدولة للمساهمة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التقييس والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية.

• اعتماد اللائحة الفنية لوحدات القياس من قبل مجلس الوزراء والتي تحدد وحدات القياس القانونية المعتمدة في الدولة وطرق استخدامها وكتابتها بناء على متطلبات انضمام الدولة لاتفاقية المتر الدولية.

• اعتماد اللائحة الفنية لضبط قياسات جودة الهواء مما يساهم في تحقيق لأجندة الوطنية لجودة الهواء 2031 لدولة الإمارات نحو تعزيز جودة الهواء للمساهمة في بيئة آمنة وصحية لتحسين جودة الحياة.

وخلال 2023 سجلت الوزارة في هذا الإطار مجموعة من الإنجازات أهمها:

• اعتماد اللائحة الفنية للعدادات الاستهلاكية (عدادات الكهرباء والماء والغاز والطاقة الحرارية) والتي سيساهم تطبيقها في رفع جودة العدادات المستخدمة وتقليل الهدر الناتج عن أدوات القياس بما يقارب **(870 مليون درهم)** في استهلاك المياه وحوالي **(323 مليون درهم)** في استهلاك الطاقة الكهربائية.

• تم العمل على اصدار أكثر من **6500** شهادة خاصه بالبرنامج خلال العام 2023

صنع في الإمارات
MADE IN THE EMIRATES

حلال
HALAL

• تم الحصول على الاعتراف الدولي بستة معايير قياس وطنية من قبل المكتب الدولي للأوزان والمقاييس BIPM في مجالات القياسات الكهربائية وقياسات الكتلة، ونشرها على قاعدة بيانات المكتب الدولي وبذلك يصبح عدد معايير القياس الوطنية المعترف بها عالميا **17 معيار**.

• **93%** نسبة مطابقة المنتجات في المسح الوطني لأسواق الدولة كنتيجة لتعزيز المنظومة الرقابية على السوق المحلي مما يساهم في تعزيز الثقة بالمنتجات الوطنية.

• **591** منتج محلي حصل على علامة "صنع في الإمارات"، ومنح 29 ترخيص باستخدام العلامة.

• **23** جهة جديدة تم تسجيلها لمنح شهادات الحلال في 2023، ليصل اجمالي الجهات إلى **113** جهة من **50** دولة حول العالم، ما يحفز منظومة الصناعة والتبادل التجاري لمنتجات الحلال.

• **33%** نسبة الزيادة في اجمالي جهات تقييم المطابقة المعينة.

• **95** عدد المقيمين الفنيين الذين تم تأهيلهم في قطاعات فنية متخصصة.

• **19%** نسبة الزيادة في اجمالي مجالات التعيين.

03

الفصل الثالث

04

تسريع التحول التكنولوجي والابتكار

تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وفي إطار جهودها لتحقيق مستهدفات رؤية نحن الإمارات 2031 بتسريع وتيرة التحول التكنولوجي في القطاعات ذات الأولوية، وتكريس مكانة الدولة كوجهة عالمية رائدة للابتكار وصناعات المستقبل، أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة برنامج التحول التكنولوجي كمظلة لمجموعة من البرامج والمبادرات بما في ذلك مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي، ومراكز تمكين الصناعة 4.0 وحوافز التكنولوجيا المتقدمة

برنامج التحول التكنولوجي

أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة برنامج التحول التكنولوجي في أكتوبر 2022، بهدف تسريع التحول التكنولوجي وخلق فرص استثمارية نوعية للمستثمرين المحليين والدوليين بما يسهم في تعزيز استدامة القطاع الصناعي الوطني ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. وخلال العام 2023 حقق البرنامج العديد من الإنجازات عبر مجموعة المبادرات والبرامج التي أطلقت تحت مظلته، والتي تتضمن:

1. مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي

أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي في فبراير 2023، ليشكل إطار عمل شامل لقياس درجة النضج الرقمي والاستدامة للمصانع، ودعمها في تحقيق التحول التكنولوجي عبر المساهمة في وضع خارطة طريق لتمكين التحول التكنولوجي لديها.

مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي
INDUSTRIAL TECHNOLOGY TRANSFORMATION INDEX

ومن أبرز إنجازات مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي خلال العام 2023:

650. – عدد المشاريع التكنولوجية التي تم تنفيذها

360. – عدد الوظائف عالية التقنية التي تم استحداثها لتطبيق توصيات التقييم

+ 600 مليون درهم - القيمة التقديرية للاستثمار في التكنولوجيا ضمن الشركات التي تم تقييمه

- تصنيف **15** مصنعا ضمن فئة **"الصناعة 4.0"** لتطبيقها تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بنجاح كبير

- تفعيل نظام حوكمة مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي من خلال لجنة وطنية ضمت ممثلين عن الهيئات الحكومية المحلية والاتحادية، والمناطق الحرة، وتندرج تحت مظلة مجلس التنمية الصناعية.

- إطلاق المنصة الرقمية لمؤشر التحول التكنولوجي الصناعي، لتشكل منصة رقمية شاملة لكامل عملية التقييم تساعد الشركات في رحلتها لتحقيق التحول التكنولوجي

- إطلاق برنامج لتدريب وتأهيل مقيمي مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي

- اعتماد **43** مقيماً من **18** جهة محلية وعالمية لإجراء عمليات التقييم ضمن المؤشر

153. – شركة تم تقييمها تحت مظلة مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي وتمكينها من رسم خارطة طريق للتحول الرقمي، حيث سجل التقييم النتائج التالية:

70%. نسبة الزيادة في تبني أفضل ممارسات الاستدامة

75%. نسبة الشركات الصناعية التي تملك خارطة طريق للتحول الرقمي

60 %. نسبة الزيادة في المشاريع التكنولوجية المبتكرة المُنفَّذة أو المخطط لتنفيذها

32%. نسبة الارتفاع في اعتماد الشركات المقيّمة لأحدث التقنيات مثل: الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة، وأجهزة الاستشعار المتقدمة، والروبوتات والتوأم الرقمي

وخلص التقييم إلى مجموعة من التأثيرات الإيجابية التي حققها التحول التكنولوجي لدى الشركات المقيمة، وتشمل:

10%
انخفاض استهلاك الطاقة

10-15%
زيادة في الإنتاجية

15%
خفض في تكاليف رفع جودة المنتجات

15-20%
خفض في تكاليف التشغيل

2. مراكز تمكين الصناعة 4.0

وهي مبادرة أطلقتها الوزارة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين، وتهدف إلى تعزيز تبني التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي وبناء القدرات الفنية والتكنولوجية للمصانع والأفراد في الدولة من خلال توفير الدعم اللازم لتطوير الاستراتيجيات الرقمية وتنفيذ مشاريع التحول التكنولوجي.

2 عدد مراكز التمكين الصناعي التي أطلقتها الوزارة
- الأول بالتعاون مع مجموعة إيدج في العام 2022
- الثاني بالتعاون مع جامعة الإمارات العربية المتحدة في العام 2023

وتتضمن مراكز التمكين الصناعي مجموعة من البرامج الداعمة، والتي تهدف إلى تقديم التدريب النظري والعملي، وتوفير النماذج ومنصات الاختبار، وتوفير منصة للتعاون بين القطاع الصناعي والأكاديمي. ومن أبرز البرامج الداعمة والإنجازات التي حققتها خلال العام 2023:

برنامج القيادة 4.0

وهو من البرامج الداعمة لمبادرة مراكز التمكين الصناعي، ويهدف إلى تدريب قادة الصناعة وتطوير معارفهم ومهاراتهم في استخدام الذكاء الاصطناعي وتسخيرها لدعم نمو الأعمال وقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تدريب الرؤساء التنفيذيين في الشركات الصناعية لرفع مستوى الوعي حول كيفية تعزيز وتحسين عمليات المصانع باستخدام التكنولوجيا وحلول الثورة الصناعية الرابعة.

وخلال العام 2023، درّب البرنامج **62** قائداً من **46** مصنعاً، ما ساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي للوزارة بتمكين قادة الصناعة من تعزيز تبنّي التقنيات التحويلية وتفعيل الممارسات المستدامة في أعمالهم، وتبادل الخبرات والمعارف والتجارب الناجحة.

برنامج هاكاثون الصناعة "روّاد 4.0"

وهو أحد البرامج الداعمة لمبادرة مراكز التمكين الصناعي، والذي أطلقته وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع مجموعة "ايدج" لدعم وتسريع التحول الرقمي واعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي الوطني.

وخلال العام 2023، تم تنظيم فعاليتين (2) ضمن برنامج هاكاثون الصناعة 4.0، بالتعاون مع 5 شركاء تكنولوجيين، وبمشاركة 87 طالباً من 15 جامعة، ما يؤكد التزام الوزارة بتطوير المواهب الوطنية، وسد الفجوة بين الدراسات الجامعية والنظام البيئي الصناعي.

برنامج جولات 4.0 – Tour 4.0

وهو أحد البرامج الداعمة لمبادرة مراكز التمكين الصناعي، والذي أطلقته وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بهدف تنظيم سلسلة من الزيارات إلى مجموعة من المصانع والمؤسسات التصنيعية المتطورة والذكية لتعزيز الوعي وتبادل المعرفة حول أفضل ممارسات تبني التكنولوجيا المتقدمة.

وخلال العام 2023، نظمت الوزارة عدداً من الزيارات والتي شارك بها **16** من قادة الشركات الصناعية

3. حوافز التكنولوجيا المتقدمة

إطلاق علاوة التكنولوجيا المتقدمة ضمن (برنامج المحتوى الوطني)

جرى تحديث "برنامج المحتوى الوطني" (ليضاف ضمن نقاط تقييمه علاوة تصل إلى 5% يتم تحديدها بصورة منفصلة عند استخدام الشركات الصناعية لمعايير مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي، لتشجيع الشركات الصناعية على اعتماد التقنيات المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة والحلول الصناعية المستدامة، والذي يمكن الشركات الصناعية من اتخاذ قرارات مدعومة بالبيانات لتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية. وقد تم تحديد أكثر من 80 شركة صناعية مؤهلة لعلاوة "برنامج المحتوى الوطني"

الترشيح لمنح الإقامة الذهبية:

تم إدراج الإقامة الذهبية ضمن حوافز البرنامج والتي تمنح المرشحين المؤهلين في الشركات الصناعية في الدولة وفق آلية ربط متكاملة مع المؤشر فرصة للاستفادة من مزايا الإقامة الذهبية بهدف استقطاب والمحافظة على المواهب والكفاءات التكنولوجية المتميزة في القطاع الصناعي.

تقييمات مجانية للمصانع:

في إطار تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، وإلماماً بالوضع الراهن لقدرات المنشآت الصناعية في القطاع، قامت الوزارة بالعمل مع شركاء البرنامج على توفير أكثر من 110 فرصة لتقييم مجاني باستخدام مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي، حيث ساهمت الجهات التالية في تمكين ذلك:

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

maxbyte.
inspiring industry x.0

Schneider Electric

SIEMENS

Rockwell Automation

Abudhabi PRECAST
أبوظبي بريكاست

ربط المؤشر بمنح تبني التكنولوجيا:

تم ربط المؤشر ببرنامج منح تبني التكنولوجيا ضمن حزمة الحوافز التي تقدمها دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي للشركات الصناعية في الإمارة وتصل إلى 1.5 مليون درهم للشركة الواحدة لدعم تحولها التكنولوجي.

تمويل التكنولوجيا المتقدمة:

بالشراكة مع مصرف الإمارات للتنمية وبنك المشرق وبنك أبوظبي الأول حيث تم تمويل مشاريع تكنولوجية بقيمة تصل إلى 1.5 مليار درهم.

تحفيز البحث والتطوير

1. ميدالية محمد بن راشد للتميز العلمي

كرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد الفائزين بميدالية محمد بن راشد للتميز العلمي ووسام دعم البحث العلمي حيث تم تنظيم الدورة الرابعة لميدالية محمد بن راشد للتميز العلمي بمنح أربع ميداليات وإطلاق فئة جديدة للعلماء الشباب. وتوسيع نطاق وسام محمد بن راشد لدعم البحث العلمي لتضمن المؤسسات وليس الأشخاص فقط. فئات الميدالية:

فئة التميز العلمي	فئة الإنجازات مدى الحياة	فئة العالم الصاعد (فئة جديدة)

تُمنح ميدالية في الفئات المختلفة تقديراً وتكريماً للعلماء والباحثين الذين تركوا بصمة مهمة وخالدة في مجالات تخصصهم على المستويين المحلي والعالمي، وذلك احتفاءً بإسهاماتهم البحثية المتميزة وإنجازاتهم المهنية البارزة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وما تركته من أثر وفضل على المجتمع بشكل عام.

وتم تكريم من فئة التميز العلمي البروفيسور إيهاب السعدني، أستاذ ومدير مركز الطاقة الكهربائية والطاقة المتطورة في جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا و البروفيسور لينج شاو، باحث رئيس شركة Terminus Internation-al في دبي، وأحد مؤسسي جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي. أما من فئة الإنجازات مدى الحياة فكرم صاحب السمو البروفيسور قتيبة حامد، وهو نائب رئيس جامعة الشارقة وعميد كلية الطب فيها. أما في الفئة الجديدة العالم الصاعد الدكتور محمد المري، رائد خبير في شرطة دبي وأستاذ مساعد في علم الوراثة في جامعة محمد بن راشد للطب والعلوم الصحية.

تُمنح ميدالية في الفئات المختلفة تقديراً وتكريماً للعلماء والباحثين الذين تركوا بصمة مهمة وخالدة في مجالات تخصصهم على المستويين المحلي والعالمي، وذلك احتفاءً بإسهاماتهم البحثية المتميزة وإنجازاتهم المهنية البارزة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وما تركته من أثر وفضل على المجتمع بشكل عام.

و تم تكريم مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة، والذي يرأسه سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، بوسام محمد بن راشد لدعم البحث العلمي، تقديراً لإنجازات المجلس الاستثنائية خلال العامين الماضيين في تطوير منظومة البحث والتطوير في الدولة ودوره المحوري في إرساء اقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2. الإقامة الذهبية

تم منح 75 عالم وباحث على الإقامة الذهبية. يُمنح تصريح الإقامة الذهبية للعلماء والباحثين ذوي الإنجازات والتأثير العالي في مجالهم أو في الدولة ويتم اعتمادهم من مجلس علماء الإمارات

04

الفصل الرابع

دعم النمو الصناعي المستدام

تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وفي إطار جهودها لتحقيق مستهدفات رؤية نحن الإمارات 2031 بتسريع وتيرة التحول التكنولوجي في القطاعات ذات الأولوية، وتكريس مكانة الدولة كوجهة عالمية رائدة للابتكار وصناعات المستقبل، أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة برنامج التحول التكنولوجي كمظلة لمجموعة من البرامج والمبادرات بما في ذلك مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي، ومراكز تمكين الصناعة 4.0 وحوافز التكنولوجيا المتقدمة

تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وتعزيزاً لدور القطاعين الصناعي والتكنولوجي في تحقيق مستهدفات دولة الإمارات على صعيد التنمية الاقتصادية المستدامة، خصوصاً، أمام التحديات التي يواجهها المناخ، واستنفاذ الموارد، عملت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تعزيز دورها في هذا الإطار، لما للصناعة من علاقة مباشرة بالطاقة، والتأثيرات الحادة على المناخ، وأهمية الحلول التكنولوجية في صياغة التحول في القطاع الصناعي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال خطوات مختلفة.

مؤتمر الأطراف COP28

وجاءت مشاركة وزارة الصناعة والتكنولوجيا في مؤتمر الأطراف COP 28 الذي تم عقده من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر 2023، والذي استضافته دولة الإمارات بشكل بارز، وهو يعتبر من أهم المؤتمرات الدولية على صعيد العمل المناخي، حيث أعلنت الوزارة خلال المؤتمر عن العديد من المشاريع والمبادرات والشراكات الدولية الداعمة لتوجهات الاستدامة الصناعية والابتكار من خلال التكنولوجيا المتقدمة، ومن أبرز نجاحات الوزارة:

- شهدت منصة الوزارة وجناحها في مؤتمر الأطراف COP28 في إكسبو دبي، استقبال وزيارة آلاف الزوار والخبراء والمبتكرين والرياديين من دول العالم، حيث اطلعوا على تجربة الوزارة، وخططها، وتوجهاتها على صعيد الحلول التكنولوجية في قطاع الصناعة.

- عرض الجناح أبرز الحلول التكنولوجية الداعمة لتحقيق الاستدامة وخفض الكربون والعمل المناخي وتعزيز اكتشاف الفرص الاستثمارية تحت مظلة مبادرة "اصنع في الإمارات"، وتعزيز وتسريع وتيرة العمل المناخي ودعم جهود الوصول للحياد المناخي من خلال تعزيز دور قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

- شاركت أكثر من 38 جهة محلية ودولية في "مركز التكنولوجيا والابتكار" ضمن جناح الوزارة في المؤتمر، ومن بين هذه الجهات 27 شركة ناشئة وصغيرة ومتوسطة، وهي جهات محلية ودولية فاعلة في منظومة الحلول التكنولوجية الداعمة تهدف لتحقيق الاستدامة وخفض الكربون والعمل المناخي.

- استضافت الوزارة 22% من الشركات الناشئة التي شاركت في "منصة قرية الشركات الناشئة" في COP 28.

- عرضت الوزارة من خلال جناحها في مؤتمر الأطراف COP 28، 16 شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا المناخ لتستعرض حلولها المبتكرة في العمل المناخي

- تم تنظيم 5 جلسات متخصصة في المنطقة الخضراء لمناقشة القضايا المتعلقة بتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في العمل المناخي، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، من خلال توظيف التكنولوجيا في جهود خفض الكربون، مع التركيز على دور الحكومات في تسريع تطوير ونشر تقنيات الخفض، وخلق حوار فعال بين صناع السياسات الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي.

- إعلان القمة العالمية للصناعة والتصنيع، للمبادرة المشتركة بين الوزارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو"، عن إطلاق اليوم العالمي للصناعة، بهدف رفع التوعية بأهمية تعزيز الممارسات الصناعية المستدامة وتشجيع الابتكار من أجل العمل المناخي.

خارطة طريق لخفض الكربون

وفي خطوة ريادية على المستوى العالمي، أطلقت الوزارة بالتنسيق والتعاون مع شركائها الاستراتيجيين في القطاعين الحكومي والخاص، خلال فعاليات مؤتمر الأطراف COP 28 خارطة طريق لخفض انبعاثات الكربون في القطاع الصناعي.

وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع الجهود الوطنية لتحقيق مستهدفات مبادرة الإمارات الاستراتيجية للوصول للحياد المناخي بحلول 2050، والالتزام ببنود تقرير المساهمات المحددة وطنياً لدولة الإمارات بموجب اتفاق باريس للمناخ والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ، والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، حيث تم الاعداد والاعلان عن خارطة طريق لخفض الكربون في القطاع الصناعي حيث تم دراسة وتقييم أكثر من 50 تقنية حديثة وحل ابتكار لخفض الكربون وتحديد مدى كفاءة استخدامها وتوظيفها على المستوى المحلي.

وبالإضافة للخارطة الكلية توضح الخارطة مسارات زمنية منفصلة لجميع القطاعات الصناعية كالحديد والصلب والالمنيوم والاسمنت والبتروكيماويات ونسبة مساهمة الحلول التقنية وطرق تخفيض الكربون على كل من هذه المسارات وتم تقييم أثر سياسات تخفيض الكربون على التكلفة التشغيلية لكل قطاع صناعيكما تقوم خارطة الطريق على 3 مراحل رئيسية وهي:

. المرحلة الأولى (2024-2030) تستهدف خفض انبعاثات الكربون بنسبة **5%**

. المرحلة الثانية (2030-2040) تستهدف خفضاً بنسبة **63%**

. المرحلة الثالثة (2040-2050) تستهدف خفضاً بنسبة **93%**

كما تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة من هذه الخارطة إلى تحقيق أهداف إضافية من بينها:

• حض دول العالم على تبني مبادرات لخفض انبعاثات الكربون في القطاع الصناعي من خلال تبني الحلول التكنولوجية المتقدمة في القطاع الصناعي.

• تقديم النموذج الإماراتي نموذجاً إقليميا وعالمياً يؤكد قدرته على تبني المبادرات لحماية المناخ، والمبادرة بهذه الخارطة في توقيت حدث عالمي على أرض الدولة.

• تأكيد قدرة دولة الإمارات على تحفيز تبني الصناعات في الدولة لتقنيات وعمليات مستدامة وصديقة للبيئة، بما يمكن تحويل تجربتها إلى تجربة عالمية.

• دعم التوجه لتبني آليات فعلية من خلال حلول الكهرباء النظيفة واحتجاز وتخزين الكربون ورفع كفاءة التصنيع، حيث سيساهم توظيفها في خفض انبعاثات لكربون.

مبادرة صناعة الأسمنت والخرسانة

وخلال مشاركتها في فعاليات مؤتمر الأطراف COP 28 أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة وبالشراكة مع كندا "مبادرة صناعة الأسمنت والخرسانة"، في خطوة مهمة وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

• زيادة التعاون بين دول العالم في مواجهة تحديات المناخ في القطاع الصناعي.

• التشجيع على التعامل مع الصناعات التي تترك ضرراً مباشراً على البيئة وتواجه صعوبات في التعامل مع أضرارها، حيث تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات التي تواجه تحديات متعددة يصعب التخفيف فيها.

• تطوير وتطبيق السياسات والإجراءات ذات الأولوية الداعمة لتبني ممارسات الاستدامة في صناعة الأسمنت والخرسانة، بما يسهم في تعزيز نسب خفض الكربون في القطاع الصناعي كمرحلة أولى بحلول 2030.

الشراء الحكومي الأخضر

وفي إطار مشاركتها في مبادرة خفض الكربون في القطاعات الصناعية كثيفة الانبعاثات التي أطلقها المنتدى الوزاري العالمي للطاقة النظيفة، دعمت دولة الإمارات ممثلة بوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة خلال فعاليات COP 28 خطاب النوايا لتعهد "الشراء الحكومي الأخضر"، وذلك بهدف:

• تعزيز جهودها بخفض الكربون والوصول للحياد المناخي بحلول 2050.

• تعزيز مشاركة كافة القطاعات وفي مقدمتها القطاع الصناعي.

• المشاركة في جهود الحكومات الموقعة ضمن خطة زمنية لتعزيز معدلات شراء الفولاذ والأسمنت والخرسانة منخفضة الانبعاثات.

• تتضمن هذه الجهود تقييماً لمعدلات خفض الكربون في جميع مشاريع البناء العامة، مدعومة بتقارير شفافة ومشاركة أفضل الممارسات بما يسهم في تطور هذا النوع من الشراء.

• تقديم إضافة نوعية لخارطة الطريق التي أطلقتها الوزارة لخفض الكربون في القطاع الصناعي، مع التركيز على الصناعات التي يصعب الخفض فيها.

Green ICV

وخلال عام 2023 حققت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة خطوة ريادية جديدة حيث أعلنت عن اعتماد معيار جديد ضمن برنامج المحتوى الوطني، تحت مسمى المحتوى الوطني الخضراء Green ICV لتشجيع ممارسات الاستدامة في كامل سلسلة القيمة، بهدف تعزيز تنافسية واستدامة القطاع الصناعي، وجاء الإعلان على هامش فعاليات الدورة التاسعة والثلاثين من معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول "أديبك" 2023، الذي تم عقده في مركز أبوظبي الوطني للمعارض.

ويتميز هذا المعيار بعدة مزايا من بينها:

• توفير الإمكانية للشركات للحصول على نقاط إضافية في معادلة "برنامج المحتوى الوطني"، بحال التزمت بتطبيق معايير وسياسات الاستدامة والمعايير الخضراء.

• تصل المكافأة الإضافية إلى ما نسبته 3% ويتم تحديدها من خلال قياس ممارسات الشركات والمصانع تجاه الاستدامة، وإدارة المياه وفعالية تدوير المواد والحد من الانبعاثات.

• وتشمل المزايا تقييم مشاركة المصانع والشركات في جهود الاستدامة الوطنية وإدارة المياه وفعالية تدوير المواد والحد من الانبعاثات والحصول على شهادات المواصفات القياسية الدولية "آيزو" للبيئة وبالإضافة العلامة البيئية للمصانع الخضراء من هيئة البيئة في أبوظبي.

ملتقى الإمارات لتكنولوجيا المناخ

وخلال عام 2023 نظمت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ملتقى الإمارات لتكنولوجيا المناخ، وذلك بالشراكة مع "أدنوك"، و"مصدر" بمشاركة 1000 من صناع القرار والمسؤولين التنفيذيين والمبتكرين وكبار المستثمرين في قطاع تكنولوجيا المناخ.

ويهدف الملتقى الذي تزامن عقده مع عام الاستدامة إلى تطوير التقنيات والابتكارات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعمل المناخي، وركز الملتقى على أهمية الشراكة والتعاون الدولي في مجال البحث والتطوير لتسريع عملية تطوير وتبني ونشر التكنولوجيا المتقدمة مثل الهيدروجين والتقاط الكربون والطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة، من أجل إيجاد حلول واقعية لإزالة الكربون وخفض الانبعاثات وإنجاز تقدم ملموس في مواجهة تداعيات تغير المناخ، وتوظيف التكنولوجيا لتحويل أحد أكبر التحديات في العالم إلى واحدة من أكبر الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ومن أبرز ما تحقق في الملتقى:

• توقيع 3 اتفاقيات محلية ودولية لتعزيز صناعات تكنولوجيا المناخ.

• تنظيم حوار طاولة مستديرة بعنوان "اقتصاد الهيدروجين"، والتي شهدت مشاركة ممثلين لشركات ريادة أعمال في مجال تكنولوجيا المناخ، وجهات مختلفة.

• عقد عدة حوارات حول الاستدامة، واقتصاد الهيدروجين، وتبادل التكنولوجيا المناخية.

• عقد جلسات تعريفية حول التكنولوجيا المتقدمة مع اليابان، المملكة المتحدة وإسرائيل.

• عقد جلسة حول سبل دعم وتعزيز ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا الخضراء الداعمة لجهود العمل المناخي، وتعزيز شراكة القطاع الخاص في تحقيق الاستدامة.

• عقد جلسة حول فرص البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المناخ والشراكات والحوافز والممكنات المتاحة للشركات الناشئة لتعزيز عملية التحويل التجاري لمخرجات البحث والتطوير وتعزيز العمل المناخي في جميع القطاعات الحيوية.

• عقد جلسة بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" اليونيدو" ناقشت آليات تعزيز شراكة القطاع الخاص لتعزيز الابتكار في جهود العمل المناخي

إدارة الطلب على الطاقة

عملت الوزارة بالشراكة مع وزارة الطاقة والبنية التحتية على مشروع متكامل لإدارة الطلب على الطاقة بهدف ضمان كفاءة الاستهلاك وبما يؤدي إلى تخفيض الانبعاثات للحدود المثلى.

الشراكات الخضراء

وضمن مساعيها لتعزيز الشراكات الخضراء لتعزيز توجهات دولة الإمارات على صعيد البيئة والمناخ والتنمية المستدامة، في القطاع الصناعي، تقوم وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بعقد الشراكات الخضراء، ودعم أي شراكات على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، وقد شهد عام 2023 توقيع عدد من الشراكات الخضراء، ومن أمثلتها:

- توقيع "أدنوك" و"جون كوكريل للهيدروجين" و"ستراتا للتصنيع" اتفاقية تعاون استراتيجي لدفع وتيرة نمو اقتصاد الهيدروجين في دولة الإمارات حيث تنص الاتفاقية على تصنيع "محلل كهربائي" لإنتاج الهيدروجين لأول مرة في الدولة للمساهمة في تعزيز جهود الحد من الانبعاثات وتمكين قطاع التصنيع المحلي.

- توقيع مجموعة حديد الإمارات "أركان"، وأوميوم إنترناشيونال «أوميوم»، وجامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا، اتفاقية تعاون استراتيجي في مجال أبحاث وتطوير الهيدروجين الأخضر، بدعم من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات، وذلك في جناح الوزارة بالمنطقة الخضراء في مؤتمر COP28، وذلك بهدف تحسين استخدام الهيدروجين الأخضر في مصنع الحديد باستخدام تقنية تخفيض الحديد المباشر DRI وتكنولوجيا PEM للهيدروجين.

المشاركات في الفعاليات

أسبوع أبوظبي للاستدامة 2023

16 - 19 يناير 2023

يعد أسبوع ابوظبي للاستدامة، أحد أهم الفعاليات المتخصصة عالمياً في مجال الاستدامة ودعم جهود العمل المناخي انسجاماً مع توجهات دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي، وخفض معدل الانبعاثات على مستوى كافة القطاعات.

منتدى الشارقة للاستثمار 2023

8 - 9 فبراير 2023

يعد منتدى الشارقة للاستثمار، أحد المؤتمرات والمعارض الاستثمارية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والذي يستعرض أحدث التطورات في مجال التمويل والبيئة والطاقة المتجددة والمهارات في العصر الرقمي والتقنيات المستقبلية التي تشكل عالم الاستثمار.

القمة العالمية للحكومات 2023

13 - 15 فبراير 2023

عقدت القمة العالمية للحكومات، المنصة العالمية التي تهدف إلى استشراف مستقبل الحكومات حول العالم، دورتها لعام 2023 تحت شعار "استشراف مستقبل الحكومات"، وجمعت تحت مظلتها نخبة من قادة الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين وصنّاع القرار ورواد الأفكار والمختصين في الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية من مختلف دول العالم، لتبادل الخبرات والمعارف والأفكار التي تسهم في تعزيز التنمية والازدهار حول العالم

المشاركات في الفعاليات

معرض الدفاع الدولي "آيدكس" 2023

20 - 24 يناير 2023

يعد معرض الدفاع الدولي "آيدكس"، منصة عالمية تجمع بين صناع القرار والخبراء في قطاعات الدفاع لتسليط الضوء على أبرز التقنيات المصممة لمواجهة التحديات المتنامية التي يشهدها العالم، وتطوير استراتيجيات الأمن والدفاع التي تساعد على تحقيق السلام العالمي. كما يسلط الضوء على الدور المحوري لأبوظبي في تطوير قطاعات الدفاع العالمية، وأهمية التعاون الدولي لإعادة هيكلة أنظمة الدفاع والتعامل مع التحديات المستقبلية.

هانوفر ميسي 2023

24 - 28 أبريل 2023

يعد معرض هانوفر ميسي الصناعي الدولي، أكبر معرض تجاري متخصص بالقطاع الصناعي على مستوى العالم، والذي يستقطب عدداً كبيراً من العارضين والشركات الصناعية من مختلف أنحاء العالم

ملتقى الاستثمار السنوي 2023

8 - 10 مايو 2023

يعد ملتقى الاستثمار السنوي، منصة اقتصادية عالمية رائدة تسهم في صياغة خريطة طريق لآليات شراكات الاستثمار وتحقيق نمو مستدام وشامل في الأسواق العالمية. وسنوياً، تستضيف الفعالية عدداً كبيراً من ممثلي الدول وكبار المستثمرين العالميين وقادة الأعمال الدوليين من القطاعين الحكومي والخاص لبحث سبل تعزيز التنمية المستدامة والحلول المستقبلية للاقتصاد العالمي.

المشاركات في الفعالليات

ميد: دوكاب مصنع بليد الذكي

13 يونيو 2023

شهدت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة إطلاق مصنع "Blade"، التابع لمجموعة "دوكاب"، والذي يعتبر من المصانع الذكية والمتطورة القائمة على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة "الصناعة 4.0، والذي يعتمد في مكوناته الرئيسية على الاتصال الرقمي والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وإدارة سلسلة التوريد الذكية.

قمة مجموعة العشرين في نيودهلي 2023

9 - 10 يونيو 2023

مجموعة العشرين هي منبر لعشرين عضو يمثلون أكبر الاقتصادات في العالم، تأسست عام 1999، وتلعب دورا محوريا في الاقتصاد والتجارة في العالم وتجتمع سنويا في إحدى الدول الأعضاء لمناقشة خطط الاقتصاد العالمي، واقتراح حلول في الجوانب المالية والجيوسياسية وغيرها من القضايا التي تشغل العالم.

افتتاح فرع شركة يوكوغاوا في الإمارات

يوليو 2023

المشاركات في الفعاليات

الشباب في COP28
3 أغسطس 2023

"الشباب في COP28" هي ورشة توعوية عقدت ضمن فعاليات المخيم الصيفي 2023، بالتعاون مع فريق رئاسة مؤتمر الأطراف COP28، وفريق رائدة المناخ للشباب، ومجلس الإمارات للشباب، ومجلس وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة للشباب، بهدف تعريف الشباب بمؤتمر الأطراف COP28، وأهمية دورهم في مواجهة تبعات التغير المناخي، وأهداف التنمية المستدامة.

فعالية "إينفجن" بتنظيم من دو
20 أغسطس 2023

"إينفجن" هي فعالية تنظمها شركة "دو" بدعم من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وتشكل منصة لتبادل المعرفة والتعاون واستكشاف الحلول المتطورة التي ستشكل المستقبل المستدام لدولة الإمارات. وتجمع الفعالية نخبة من الخبراء وروّاد الصناعة والمسؤولين الحكوميين وممثلي عدد من الشركات العالمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمناقشة أحدث التوجهات في مجالات المدن الذكية والتكنولوجيا الزراعية والاستدامة والصناعة 4.0. وسُبُل تعزيز الابتكار التكنولوجي ودفع عجلة التنمية المستدامة

برنامج لوريال-اليونسكو
21 سبتمبر 2023

يعتبر "برنامج الشرق الأوسط الإقليمي للباحثات الصاعدات لوريال-اليونسكو من أجل المرأة في العلم" بالشراكة مع جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا، أحد البرامج الإقليمية التي تقام ضمن مبادرة "لوريال-اليونسكو" العالمية من أجل المرأة في العلم، والتي تكرم الباحثات بدول مجلس التعاون الخليجي في مجالات علوم الحياة والفيزياء والرياضيات وعلوم الكمبيوتر واللاتي شققن طريقهن رغم التحديّات للإسهام في تحفيز الاكتشافات العلميّة في المنطقة.

المشاركات في الفعاليات

ملتقى التواصل والشراكة" من مصرف الإمارات للتنمية

يعد "ملتقى التواصل والشراكة"، الحدث الأول ضمن سلسلة من الفعاليات التي ينظمها مصرف الإمارات للتنمية بالتعاون مع مبادرة "اصنع في الإمارات" التي تقودها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، بهدف تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص لدفع عجلة النمو والتنويع الاقتصادي الوطني في دولة الإمارات.

معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك) 2023

2 - 5 أكتوبر 2023

يُعد "أديبك" الملتقى الأكبر من نوعه لقطاع الطاقة على مستوى العالم، ويعمل على حشد وتوحيد جهود قطاع الطاقة حول هدف ورؤية مشتركة للمضي قدماً نحو العمل على إزالة الكربون من قطاع الطاقة، وضمان أمن الطاقة العالمي.

جيتكس جلوبال

2 - 5 أكتوبر 2023

يعد جيتكس جلوبال منصة متفردة لاستعراض أحدث الابتكارات القائمة على التقنية والأفكار المستقبلية، ويجمع باقة واسعة من الفعاليات الرائدة في مجالات التقنية بمشاركة العديد من الشركات الناشئة

المشاركات في الفعاليات

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC)

17 - 18 أكتوبر 2023

يهدف معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، إلى إزالة الحواجز الفنية أمام حركة التجارة بين دوله الأعضاء عبر موائمة منظومة المواصفات الفنية لمختلف السلع والمنتجات

معرض دبي للطيران 2023

13 - 17 نوفمبر 2023

يعتبر "معرض دبي للطيران"، نقطة لقاء محورية لقادة القطاع حول العالم، ومحفزاً لتنمية قطاعات الطيران والفضاء والدفاع، إذ يجمع الحدث نخبة الشركات والخبراء المعنيين بقطاعات الطيران والفضاء والدفاع لتعزيز فرص التعاون والتقدم التكنولوجي، واستكشاف أحدث التوجهات العالمية ذات الصلة.

COP28

30 نوفمبر - 12 ديسمبر 2023

يُعد COP28 الفعالية الأهم والأكبر في المسيرة العالمية للعمل من أجل المناخ خلال 2023، استضافته دولة الإمارات وشارك فيه أكثر من 70 ألف شخص، بمن فيهم رؤساء دول.